الإيرادات المحصلة هي الأعلى منذ السنة المالية الماضية

«الشال»: الكويت تحقق فائضاً مالياً للمرة الرابعة عشرة

قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي ان وزارة المالية نشرت ارقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2012/2013. وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 19307.556 ملايين دينار كويتي، «وهو الأعلى منذ السنة المالية 2008/2009»، في حين كانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 21240 مليون دينار كويتي، أي بوفر بلغ نحو 1932.444 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 9.1 في المئة عن تلك الاعتمادات. وكان الوفر، في المصروفات الفعلية من تلك المقدرة في السنوات المالية 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004، 2006/2005، 2007/2006، 2008/2007، 2009/2008، 2010/2009، 2011/2010 و2012/2011، قد بلغ نحو 10 في المئة، 9.9 في المئة، 7.2 في المئة، 3.9 في المئة، 5.1 في المئة، 7.3 في المئة، 14.2 في المئة، 3.7 في المئة، 7.2 في المئة، 7.1 في المئة و12.5 في المئة، على التوالي، بمتوسط حسابي بسيط يبلغ نحو 8.2 في المئة، بما يعنيه من أن وفر السنة المالية 2012/2013 أعلى من المعدل، وهو أمر طيب.

واضاف التقرير: وعلى مستوى أبواب الموازنة، كانت الوفورات النسبية الأعلى في مصروفات الباب الثالث -وسائل النقل والمعدات والتجهيزات- الذي بلغت مصروفاته الفعلية نحو 158.7 مليون دينار كويتي، من أصل اعتماداته البالغة 477 مليون دينار كويتي، أي إن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 66.7 في المئة، أي ما قيمته نحو 318.3 مليون دينار كويتي، لكنه باب صغير لا يؤثر، كثيراً، في الوفر الكلي للموازنة. وكان ثاني أعلى الوفورات النسبية في مصروفات الباب الرابع -المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة- وهو أكثر الأبواب نفعاً في تأثيرات الإنفاق العام الإيجابية على الاقتصاد المحلي، إذا استثنينا منه ما يخص الاستملاكات العامة.

ومضى: وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 1651.8 مليون دينار كويتي، من أصل اعتماداته البالغة 2162 مليون دينار كويتي، أي إن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 23.6 في المئة، أي ما قيمته نحو 510.2 ملايين دينار كويتي، وهو يمثل ثاني أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة. أما أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة فقد كان في مصروفات الباب الثاني -المستلزمات السلعية والخدمات- وبلغت قيمته نحو 528.3 مليون دينار كويتي أو نحو 12.7 في المئة، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 3640.7 مليون دينار كويتي من أصل اعتماداته البالغة 4169 مليون دينار كويتي، ويمثل، في معظمه، الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية أي اعتمادات هذا الباب، فقط، كانت قريبة من اعتمادات الموازنة العامة، كلها، للسنة المالية 1999/2000 «نحو 4.3 مليارات دينار كويتي»، وما صرف منه في السنة المالية الفائتة، فعلاً، قارب ما صرف على الموازنة العامة، كلها، في تلك السنة، وهو مؤشر على خطورة انفلات السياسة المالية. وبلغ وفر الباب الأول -المرتبات- ما قيمته نحو 314.5 مليون دينار كويتي أو نحو 6.1 في المئة، ورغم أن مصروفاته الفعلية بلغت نحو 4831.5 مليون دينار كويتي من أصل اعتماداته البالغة 5146 مليون دينار كويتي، فإنها لا تمثل الواقع، ولابد من إضافة رقم مماثل، على أقل تقدير، تصرف من الباب الخامس، وتمثل رواتب العسكريين وأجورهم، في الجيش والشرطة، والموازنات المستقلة والملحقة والمحول إلى التأمينات الاجتماعية، أي إن المصروف الفعلي على هذا الباب يفوق ضعف الرقم المعلن أو يبلغ نحو 10.5 مليارات دينار كويتي. وأخيراً، بلغ وفر الباب الخامس -المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية- ما قيمته نحو 261.2 مليون دينار كويتي، أو نحو 2.8 في المئة، إذ بلغت اعتماداته في الموازنة 9286 مليون دينار كويتي، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 9024.8 مليون دينار كويتي.

وزاد: وبلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 32008.543 ملايين دينار كويتي، «وهي الأعلى منذ السنة المالية الفائتة 2011/2012»، في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة نحو 13932.392 مليون دينار كويتي، وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة نحو 18076.151 مليون دينار كويتي، أي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها نحو 129.7 في المئة. وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية ضمنها نحو 29969.672 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 93.6 في المئة، من جملة الإيرادات المحصلة، بزيادة بلغت نحو 17201.493 مليون دينار كويتي، عن الرقم المقدر في الموازنة والبالغ نحو 12768.179 مليون دينار كويتي، أي بزيادة عن المقدر بلغت نسبتها نحو 134.7 في المئة. وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو 2038.870 مليون دينار كويتي، بارتفاع ملحوظ عن تقديرات الموازنة البالغة نحو 1164.213 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 75.1 في المئة، وهو أمر طيب، وإن كان هامشياً، في تأثيره على تمويل الموازنة.

وبناء على ذلك، فإن فائض الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2012/2013، قد بلغ نحو 12700.987 مليون دينار كويتي، بانخفاض عن الفائض المحقق في السنة المالية التي سبقتها، والبالغ نحو 13228.658 مليون دينار كويتي وبنحو 4- في المئة، وهو الفائض الفعلي الرابع عشر، على التوالي، وثاني أعلى رقم مطلق. وبينما نحن نستعير مصطلح الفائض من علم المالية العامة، إلا أنها استعارة للتعريف، وهي خطأ من الناحية العلمية، فالفائض في علم المالية العامة هو زيادة الإيرادات الضريبية على النشاط الاقتصادي عن المصروفات، بينما هو في حال الكويت استبدال أصل عيني باصل نقدي.

نمو الايرادات النفطية 134.7 في المئة

الوفورات النسبية الأعلى كانت في مصروفات الباب الثالث بـ 158.7 مليون دينار

أداء مختلط لسوق الكويت

أداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال الاسبوع الماضي كان مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات قيمة الاسهم وكمية الاسهم المتداولة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع عدد الصفقات المبرمة، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 442.5 نقطة وبانخفاض بلغت قيمته 4.2 نقاط ونسبته 0.9 في المئة عن اقفال الاسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 4.3 نقاط، اي ما يعادل 1 في المئة عن اقفال نهاية عام 2012.

الاختلالات الهيكلية تتسع في الوقت الحالي

مطلوب خطوات لتحفيز الاقتصاد الكويتي

نسبة مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد سترتفع

ذكر «الشال» ان الإدارة المركزية للإحصاء نشرت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، أي بالأسعار الجارية لعام 2012، والمنشور على موقعها الإلكتروني، وتشير هذه الأرقام إلى أن حجم ذلك الناتج قد بلغ نحو 51289.6 مليون دينار كويتي، «أي بطرح: الخدمات المصرفية والتامينية المحتسبتان وإضافة: رسوم الواردات»، أي ما يعادل نحو 183.2 مليار دولار أمريكي، وقد عدلت الإدارة أرقام عام 2011، إلى الأدنى، قليلا، جدا، لتصبح نحو 44323 مليون دينار كويتي، بدلا من نحو 44409.3 ملايين دينار كويتي، أي إن نسبة التعديل بلغت نحو 0.2- في المئة، وليبلغ معدل النمو الاسمي، في عام 2011، مقارنة بمثيله في عام 2010، نحو 29 في المئة، بعد أن كان نحو 29.2 في المئة. وعليه، فإن معدل النمو الاسمي، في عام 2012، مقارنة بعام 2011، قد سجل ارتفاعا بنسبة 15.7 في المئة. وارتفع نصيب الفرد، من الناتج المحلي الإجمالي، من 9595 دينارا كويتيا، في عام 2010، إلى نحو 12203 دنانير كويتية، في عام 2011، وإلى نحو 13413 دينارا كويتيا، في عام 2012، وهو ما يعادل 47900 دولار أمريكي، أي بارتفاع بلغت نسبته 9.9 في المئة. ويظل أوليا ومتاخرا 8 شهور عن نهاية العام وسنويا أي غير فصلي واسميا أي من دون أخذ أثر التضخم في الاعتبار، لذلك ننصح بقراءة أرقامه ولكن من دون الاعتداد، كثيرا، بها، وهناك جهد مشكور يبذل لتحسينها.

وأضاف: وبلغ حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي، نحو 19124.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 37.3 في المئة، من الناتج المحلي الإجمالي، علما بان هذه النسبة كانت نحو 44.8 في المئة و38.2 في المئة، في عامي 2010 و2011، على التوالي. وارتفع صافي الادخار من نحو 22981.8 مليون دينار كويتي، في عام 2011، إلى نحو 26988.3 مليون دينار كويتي، في عام 2012، أي بارتفاع بلغت نسبته 17.4 في المئة. وبلغت نسبة صافي التكوين الراسمالي نحو 9.4 في المئة، من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مازالت متدنية، جدا، ونحتاج إلى ضعفيها، إذا اردنا تحفيز الاقتصاد المحلي، وشريطة ارتباط إنفاقه بخفض مستوى الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المحلي، وهي تتسع، حاليا.

وبلغ نصيب استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 32119.9 مليون دينار كويتي، مرتفعا من نحو 26896.1 مليون دينار كويتي، في عام 2011، «أي بارتفاع بلغت نسبته 19.4 في المئة نتيجة ارتفاع الأسعار في سوق النفط العالمي وزيادة كمية الإنتاج، أيضاً، كما بلغت مساهمته، شاملا الخدمات ذات الصلة، في الناتج المحلي الإجمالي، نحو 62.8 في المئة، مرتفعا من نحو 60.9 في المئة، في عام 2011. وسترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي، في الاقتصاد، بما نسبته 5.4 في المئة، إذا أضفنا مساهمة المنتجات النفطية المكررة. وبلغ نصيب القطاعات غير النفطية نحو 20920.8 مليون دينار كويتي، مرتفعة من نحو 18965.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته 10.3 في المئة، وبلغت مساهمة هذه القطاعات، في الناتج المحلي الإجمالي، ما نسبته 40.8 في المئة، منخفضة من نحو 42.8 في المئة. وأكبر القطاعات، غير النفطية، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هو قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية -وهو، معظمه، قطاع عام- وقد بلغت مساهمته، نحو 7373.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 14.4 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي. أما قطاع الخدمات المالية، وضمنه المؤسسات المالية -أي مصارف وشركات استثمار، التأمين، العقارات وخدمات الأعمال -وهو، معظمه، قطاع خاص- فقد أسهم بما قيمته 5009.2 ملايين دينار كويتي، أي بما نسبته 9.8 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات، الذي أسهم بنحو 2421.6 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 4.7 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الودائع لدى البنوك المحلية بلغت 35.396 مليار دينار

«المركزي»: انخفاض إجمالي أدوات الدين العام بـ 185 مليون دينار

إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك بلغ 27.987 مليار دينار

البنك المركزي

ذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر يونيو 2013، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام، قد انخفض بما قيمته 185 مليون دينار كويتي، ليصبح 1.455 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2013، بعدما كان 1.640 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2013. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد 1.455 مليار دينار كويتي «1.640 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2013»، وأذونات الخزانة برصيد «لا شيء». وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة ستة 1 في المئة، ولمدة سنتين 1.125 في المئة، ولأكثر من سنتين 2 في المئة. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 97 في المئة من إجمالي أدوات الدين العام «نحو 96.25 في المئة في نهاية مارس 2013». وبذلك يبلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو 1.455 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 2.8 في المئة، من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2012، البالغ نحو 51.3 مليار دينار كويتي.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية، قد بلغ نحو 27.987 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.7 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 648.4 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية مارس 2013، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2.4 في المئة. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 10.677 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 38.2 في المئة، من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 10.323 مليارات دينار كويتي في نهاية مارس 2013»، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 6.529 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 61.2 في المئة من إجمالي التسهيلات، الشخصية، ولشراء الأسهم ضمنها نحو 2.716 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 25.4 في المئة من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.086 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.269 مليارات دينار كويتي، أي ما نسبته 26 في المئة من الإجمالي، «نحو 7.206 مليارات دينار كويتي، في نهاية مارس 2013»، وللقطاع التجارة نحو 2.534 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 9.1 في المئة، «نحو 2.494 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2013» وللقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.764 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 6.3 في المئة، «نحو 1.826 مليار دينار كويتي، في نهاية مارس 2013».

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 35.396 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 70.4 في المئة من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 906.7 ملايين دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية مارس 2013، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2.6 في المئة، ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 30.512 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 86.2 في المئة، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 27.490 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 90.1 في المئة، وما يعادل نحو 3.022 مليارات دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية مارس 2013، فتذكر النشرة، انه قد واصل انخفاضه على كل من العملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.394 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.454 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.512 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.483 نقطة، لودائع 12 شهرا، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية مارس 2013، نحو 0.394 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.465 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.513 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.470 نقطة، لودائع 12 شهرا أي إن الفروق ظلت ثابتة تقريبا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 284.329 فلسا كويتيا، لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف جدا بلغ نحو 0.03 في المئة، مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2013، عندما بلغ نحو 284.245 فلسا، لكل دولار أمريكي.

عن فترة النصف الأول من العام الحالي

البنك التجاري حقق 7.8 ملايين دينار

موجودات البنك سجلت ارتفاعاً بـ 228.5 مليون دينار

البنك التجاري

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، لفترة الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 2013، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 7.8 ملايين دينار كويتي، مقارنة بنحو 450 الف دينار كويتي، خلال الفترة نفسها من عام 2012، أي ما يعادل 7.4 ملايين دينار كويتي، أو ارتفاع بنسبة 1643.6 في المئة. وتراجعت إيرادات الفوائد خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2013، بنحو 6.7 ملايين دينار كويتي، أي ما نسبته 11.4 في المئة، وصولا إلى 52.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 58.9 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، مقارنة بتراجع مصروفات الفوائد، بالقيمة نفسها، والبالغة 6.7 ملايين دينار كويتي. الأمر الذي ادى إلى حفاظ البنك على قيمة صافي إيرادات الفوائد الثابتة، حين بلغت نحو 42.5 مليون دينار كويتي، للفترتين. وقد ارتفع صافي هامش الفائدة «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» إلى نحو 5.63 في المئة، في نهاية يونيو 2013، من نحو 5.55 في المئة، للفترة نفسها من العام السابق 2012. وارتفعت الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 66.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 62 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها، من عام 2012، أي إن هذه الإيرادات ارتفعت بما قيمته 4.9 ملايين دينار كويتي. حيث سجل البنك أرباحا بلغت نحو 3.2 ملايين دينار كويتي من ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع، خلال ما مضى من عام 2013 ولغاية نهاية يونيو 2013، وارتفع بند الإيرادات من الاتعاب والعمولات بنحو 621 الف دينار كويتي، وصولا إلى 14.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 13.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 4.5 في المئة، وارتفع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 1.4 مليون دينار كويتي، إلى نحو 1.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 243 الف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012.

من جهة أخرى، ارتفعت مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 1.4 مليون دينار كويتي، عندما بلغت نحو 16.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 14.7 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012، إذ ارتفع كل من بند مصاريف موظفين بنحو 1.8 مليون دينار كويتي، حين بلغ 9.4 ملايين دينار كويتي، مقارنة مع 7.6 ملايين دينار كويتي، في النصف الأول من عام السابق، وبند الاستهلاك والإطفاء بنحو 372 ألف دينار كويتي، حين بلغ 470 الف دينار كويتي مقارنة بما قيمته 98 الف دينار كويتي، في النصف الأول من العام السابق. بينما تراجع بند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 802 الف دينار كويتي، حين بلغ 6.3 ملايين دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 7.1 ملايين دينار كويتي، في النصف الأول من العام السابق، وقد تراجعت المخصصات بنحو 4.2 ملايين دينار كويتي أي بنسبة بلغت 8.9 في المئة، حين بلغت 42.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 46.8 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 10.24 في المئة، بعد أن بلغ نحو 0.57 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 228.5 مليون دينار كويتي ونسبته 6.2 في المئة، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3896.6 مليون دينار كويتي، بعد أن بلغت 3668.1 مليون دينار كويتي، في 31 ديسمبر 2012، كما ارتفعت بما قيمته 198.7 مليون دينار كويتي، ونسبته 5.4 في المئة، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت 3697.9 مليون دينار كويتي. وسجلت محفظة قروض وسلفيات العملاء ارتفاعاً قاربت نسبته 7.7 في المئة، ليصل إجمالي رصيد المحفظة إلى نحو 2292.1 مليون دينار كويتي «58.8 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 2127.7 مليون دينار كويتي «58 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012، بينما ارتفعت بنحو 7.1 في المئة مقارنة بنحو 2139.8 مليون دينار كويتي «57.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، في الفترة نفسها من العام 2012. وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حين بلغ نحو 503.1 ملايين دينار كويتي «12.9 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 373 مليون دينار كويتي «10.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية ديسمبر 2012، أي بارتفاع بلغ 130.1 مليون دينار كويتي، وعند المقارنة بما كان عليه، في الفترة نفسها من العام السابق، نجده ارتفع بنحو 21.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 4.4 في المئة، حين بلغ نحو 481.7 مليون دينار كويتي «13 في المئة من إجمالي الموجودات». وتراجعت الموجودات الحكومية «سندات الخزانة والبنك المركزي» بما نسبته 6.3 في المئة، لتبلغ نحو 416.3 مليون دينار كويتي «10.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بما قيمته 444.2 مليون دينار كويتي «12.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، في نهاية عام 2012، وبتراجع أعلى بلغت نسبته 9.2 في المئة، عن مستواها المحقق في يونيو 2012 والبالغ نحو 458.5 مليون دينار كويتي «نحو 12.4 في المئة من إجمالي موجودات البنك».